حمامه ٥ قرى بيت جبرين ١٢ قرية ، عرطوف ٢١ قرية . وظلت الدولة العثمانية تعمل بهذه التقسيمات الادارية حتى اعلان لواء القدس متصرفية مستقلة عن ولاية سورية عام ١٨٧٤ .

الاوضاع العامة في لواء القدس

اختلفت اساليب الحكم المصري لبلاد الشام اختلافا بينا عن اساليب الحكم العثماني ، فقد حصلت تطورات جديدة في مجالات الحكم والادارة حيث قام الحكم المصري بتعيين عدد من ابناء البلاد في المناصب الادارية المختلفة ، كما قام بتأليف مجالس المشورة للنظر في الشؤون المحلية(٩) فاعتاد السكان على ادارة بعض شؤونهم بأنفسهم ، كما فرض نظام التجنيد الاجباري بالقوة رغم مقاومة ابناء البلاد له بالثورة المسلحة(١٠) . وفي مجال الزراعة ، انهى الحكم المصري الاقطاع كنظام ارض عندما حل الجيوش العسكرية الاقطاعية في (١٨٣٣ — ١٨٣٥) عندما جرد السكان من السلاح بالقوة دون تمييز بين الاشراف والاعيان وسواهم من عامة الشعب(١١) . ولم يكن القضاء على جيوش الاقطاع سوى مقدمة لحل النظام الاقطاعي فيما يتعلق بالاراضي ، كما منحت الادارة المصرية الفلاحين حق رفع الشكوى على الملتزمين — وكانت قد منحت هذا الحق لفلاحي الملتزمين في مصر في عام ١٨١١ — وكان غرض محمد علي باشا من ذلك ازاحة الملتزمين الذين كانوا يشكلون حاجزا بينه وبين الفلاحين(١٢) . كما رفعت عوائد المتسلمين والوجوه وحظرت فرض شيء على الفلاحين زيادة على الاموال الاميرية العائدة للخزينة(١٣) .

وكان لقضاء الحكم المصري على جيوش الاقطاع ، اثر هام في اضعاف اصحاب العصبيات في بلاد الشام ، ولكن يبدو ان تأثير الحكم المصري في لواء القدس كان أقل من غيره فبقيت العصبيات قائمة ، رغم اقدام ابراهيم باشا في أوائل الحكم المصري على سجن بعض اصحاب العصبيات ونفي البعض الاخر او نزع مقاليد الحكم من عصبية واسنادها لاخرى، لكنه عاد فعمل على استرضائهم اما بتعيينهم متسلمين على مدن اللواء او بتعيين مخصصات شهرية لهم مع حرصه على اضعاف نفوذهم في اللواء والحيلولة بينهم وبين ما كانوا يأخذونه من أموال من الاهالي والطوائف والاجانب . وكما حرص الحكم المصري على اخضاع اصحاب العصبيات حاول ايضا القضاء على قوة القبائل البدوية وبخاصة تلك التي في مناطق الحدود الشرقية والجنوبية للواء القدس ، والتي أظهرت مقاومتها للحكم المصري منذ البداية ، وظلت تقوم بالاخلال بالامن والنظام من وقت لآخر(١٤) . اما فيما يتعلق بالطوائف غير الاسلامية فقد اعلن ابراهيم باشا منذ بداية الحكم المصري مساواتهم مع المسلمين في المعاملات والحرية الدينية ، فرفع كافة العوائد والمرتبات والاغفار — الحراسة — التي كانت تؤخذ من الاديرة المسيحية ومن اليهود على ان تقوم الدولة بصرف المرتبات لاصحابها من الخزينة(١٥) .

ولما كان السكان في لواء القدس وبلاد الشام لم يألفوا السياسة التي اتبعتها الادارة المصرية في الحكم ، حيث اعتادوا في العهد العثماني الاول على عدم تدخل الدولة في الشؤون الداخلية للمجتمع بسبب اتصاف الحكم العثماني بالسطحية ، نقم اصحاب العصبيات المحلية وابناء العائلات المتنفذة على الحكم المصري لانتقاصه صلاحيات بعضهم وانتزاعه مقاليد الحكم من البعض الآخر ، مستغلين تذمر الاهالي من بعض الاجراءات المصرية ، ممثلة بالتجنيد العام للذكور المسلمين وفرض ضريبة الفردة على كل الذكور ابتداء من سن ١٢ عاما وتتراوح قيمتها بين (١٥ — ٥٠٠) قرش حسب شراء المكلف(١٦) بالاضافة الى احتكار تجارة الحرير واجبار الفلاح على زراعة محاصيل معينة . ثم تجريد الاهالي من السلاح في مجتمع كان يرى ان الوسيلة لحماية الفرد وأمنه هي سلاحه . ومهما يكن من أمر فقد كان للحكم المصري تأثير واضح في لواء القدس وفي غيره من الوية بلاد الشام تمثل بتطبيق الادارة المصرية للاصلاحات التي ذكرناها آنفا والتي وضعت حدا لفترة طويلة من التخلف والفوضى ، فقد عادت بلاد الشام الى حوزة العثمانيين من جديد في عام ١٨٤٠ بعد أن عرفت من معاني الطاعة والنظام ما لم تكن